مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد:09 العدد: 05 السنة 2020 ص234 - 254

تاريخ الإرسال: 2019/05/20 تاريخ القبول: 20/08/2020

أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة: حالة الشريط الحدودي الجزائري

(The importance of special border economic zone in improving investment and trade between neighboring states: Algerian border case)

إيمان صحراوي*[1]، سهام حرفوش[2]

[1]جامعة سطيف 1 (الجزائر)، imenesah@yahoo.fr

[2]جامعة سطيف 1 (الجزائر)، sihemharfouche@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الفائدة من إنشاء المناطق الاقتصادية الحدودية الخاصة في تنمية المناطق الحدودية للدول المتجاورة، بما يضمن لها التكامل الجزئي والاستفادة من الموارد المادية والبشرية الموجودة لدى جميع الأطراف، مما ينعكس على جانب استقرار هذه الدول أمنيا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وتحويلها من مناطق توتر إلى مناطق رفاه وازدهار وتعايش سلمي؛ وقد بينت نتائج البحث أن المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة تكتسي أهمية معتبرة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة وبما يمكن الاستفادة منها على الشريط الحدودي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: مناطق حدودية؛ مناطق حدودية اقتصادية خاصة؛ مناطق حدودية جزائرية؛ استراتيجيات التنمية بالمناطق الحدودية.

Abstract:

This paper aims to focus on the usefulness of the establishment of special economic zones in the development of the border areas of the neighboring countries. This will enhance the partial integration and will benefit from material and human

Thus, it has an impact on the security, resources of all parties. economic, political and social stability of these countries. by transforming areas of tension to areas of prosperity and peaceful coexistence.

---

*المؤلف المرسل

Key Words: Border Areas, Special Economic Border Areas, Algerian Border Areas, Development Strategies in Border Areas

1- المقدمة:

تكتسي المناطق الحدودية أهمية بالغة في العلاقات الدولية، وذلك لارتباطها بضمان الاستقرار الأمني والاقتصادي للدول المتجاورة، إذ كثيرا ما ارتبطت التوترات وسوء العلاقات الدولية بالنزاعات على الحدود التي وصلت في كثير من الأحيان إلى حد التدخل العسكري، نظرا لرغبة كل طرف بسط نفوذه وسيادته على المنطقة الحدودية إما لمصالح اقتصادية، أو مصالح جيوستراتيجية.

وبغية تحقيق الأمن والاستقرار بالمناطق الحدودية والذي سينعكس بدوره على الدول المتجاورة وجب تنمية هذه المناطق من خلال تحفيز وتشجيع التجارة والاستثمار فيها، بهدف خلق مصالح مشتركة لرفع المستوى المعيشي وتوفير فرص العمل، والحد من الهجرة الداخلية ومالها من تأثيرات على استقرار الأوضاع الداخلية، ويتم ذلك برسم وتطبيق سياسات واستراتيجيات تنموية متبادلة ومشتركة بين الدول المتجاورة لتحويل المناطق الحدودية من بؤر توتر إلى مناطق للتعاون والتكامل الجزئي لهذه الدول بما يخدم مصالحها المشتركة، فبدل انفاق الكثير من الأموال على شراء العتاد الحربي لتأمين هذه الحدود عسكريا وجب انفاق هذه الأموال في الاستثمار في هذه المناطق، وجعلها مناطق جاذبة الاستثمار المحلي والأجنبي ومنتجة للثروة. ولعل من بين أهم التجارب في هذا المجال المناطق الاقتصادية الحدودية الخاصة التي نجحت في العديد من الدول النامية.

وبالنسبة للجزائر فإن الشريط الحدودي لها غير مستقر تماما، وذلك نظرا لانتشار العديد من الظواهر السلبية المتمثلة في التهريب والتجارة الموازية والارهاب، التي أصبحت تهدد بشكل كبير استقرار المنطقة ككل وليس الجزائر لوحدها، ونظرا لاتساع الشريط الحدودي للجزائر وارتباطها بالعديد من منافذ العبور مع جيرانها، فإن تأمين حدودها أمنيا يكلفها تجنيد إمكانيات بشرية ومادية ومالية ضخمة، مما يستوجب منها تنمية هذه المناطق بالشكل الذي يضمن استقرارها بعيدا عن استخدام القوة العسكرية.

إشكالية البحث :

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية من خلال التساؤل التالي:

ما مدى أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة بالتطبيق على الشريط الحدودي الجزائري ؟

فرضيات البحث:

يستند البحث إلى الفرضية الرئيسية التالية:

– تكتسي المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة أهمية معتبرة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة بالتطبيق على الشريط الحدودي الجزائري.

أهداف وأهمية البحث:

تتمحور أهداف وأهمية البحث حول العناصر الرئيسية التالية :

– التعرف على خصوصية المناطق الحدودية والمشاكل المرتبطة بها؛

– التعرف على دور المناطق الحدودية في تحقيق الاستقرار التنمية الاقتصادية للدول المتجاورة؛

– التعرف على مفهوم ومميزات المناطق الاقتصادية الحدودية الخاصة؛

– التعرف على الفوائد المترتبة عن أقامة المناطق الاقتصادية الحدودية الخاصة؛

– التعرف على الاستراتيجية التي اعتمدتها الجزائر لتنمية مناطقها الحدودية بغية ضمان الاستقرار الأمني، وتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع؛

– تكمن الأهمية في التعرف على مضمون المناطق الاقتصادية الحدودية الخاصة كآلية لتنمية وتطوير المناطق الحدودية لما لها من دور فعال في النهوض باقتصاديات الدول المتجاورة من خلال استغلال امكانياتها لتحيق المصالح المشتركة لجميع الأطراف.

2– الإطار المفاهيمي للمناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة:

قبل التطرق لتحديد مفهوم المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة، سيتم تحديد مفهوم الحدود والمناطق الحدودية وأهميتها لاقتصاد أي دولة

1-2 تعريف المناطق الحدودية وأهميتها:

1-1-2 تعريف الحدود:

عرفت الحدود في معاجم اللغة العربية بأنها: "الحد الحاجز بين شيئين، أو الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالأخر ولئلا يتعدى أحدهما على الأخر"، كما عرف بوجز Boggs حد الدولة بأنه: "ذلك الخط الذي يميز حدود الإقليم الذي تمارس عليه الدولة حقوق السيادة" (1).

ويعرف الحد الدولي بأنه:"الخط الذي يحدد نطاق سيادة الدولة فوق مساحة من الأرض، وهو يعين أطراف الدولة والذي تنتهي عنده سيادة وقوانين دولة لتبدأ سيادة وقوانين دولة أخرى". وتشمل الحدود السياسية للدولة، بالإضافة إلى الأرض التي تقوم عليها، المسطحات المائية المتاخمة لها إلى امتدادات معينة تختلف من دولة إلى أخرى، ويطلق على هذه المسطحات اسم المياه الإقليمية، وللدولة في موقعها أيضا السلطة على الجزء من الغلاف الجوي والفضاء الممتد من أراضيها في الاتجاه العمودي، وهي معينة على الخرائط، وكثير منها معين على الأرض، وقد تكون مجال اتفاق أو اعتراف من الدول الأخرى، وقد تكون في حالة منازعات وصراع، كما قد تكون حدودا غير معترف بها (2).

2-1-2 تعريف المنطقة الحدودية:

تعرف المنطقة الحدودية على أنها: "المنطقة الممتدة من خط الحدود الفاصل بين دولتين متجاورتين إلى عمق محدد داخل إقليم كل من الدولتين"، أو هي المنطقة المتاخمة لحدود الدولة مباشرة وتمثل الظهير الخلفي لخط الحدود المتعارف عليه بين الدول، وفي بعض الحالات يتم تحديد عمق ومساحة هذه المناطق بين الدولتين على جانبي حدودهما وفقا لاتفاقية مشتركة، وفي حالات أخرى تكتفي الدول بتحديد الخط الحدودي الفاصل بينها، ويتم تحديد مناطق الحدود وفقا للتقسيم الإدارى الخاص بكل دولة على حدودها مع الدولة أو الدول المجاورة لها، وتتسم المناطق الحدودية بالسمات التاليــة (3):

– لا يشترط أن تكون بين دولتين فقط، ولكن يمكن أن تكون بين أكثر من دولتين، كما هو الحال في المنطقة الحدودية بين الجزائر وليبيا وتونس؛

– تدنى مستويات التنمية في المناطق الحدودية؛

– انخفاض الكثافة السكانية واتساع رقعتها الجغرافية؛

– ضعف إحكام السيطرة الأمنية عليها.

كما تعرف المناطق الحدودية أيضا بأنها: "المناطق الواقعة على الحدود السياسية للدولة بين الدول بعضها البعض ويوجد بها مراكز حدودية وهي عبارة عن منشآت في المنطقة الحدودية، ومهيأ بها معظم متطلبات الحياة الضرورية، يتواجد بها مجموعة من الأفراد العاملين كمقر لهم بشكل دائم.

وتعد المناطق الحدودية جغرافيا وتاريخيا المناطق الأكثر حساسية لكل دولة، وتنمية هذه المناطق الحدودية يعد رهانا جيوستراتيجيا لضمان إدماج تلك المناطق في منظومة التنمية الاقتصادية الوطنية، وتشهد التجمعات البشرية الحدودية بصفة عامة هجرات متتابعة باتجاه المناطق الداخلية في الدول التي تتمتع بفرص اقتصادية أو حتى خدمات عامة أفضل، حيث أن هناك العديد من الدول الغنية الجاذبة للسكان التي تجاور دولا فقيرة كثيرة السكان تنشئ على جانبها من الحدود معامل ومصانع من النوع الذي تكثف فيه الاعتماد على عمال الدول الفقيرة مثل معامل النسيج، والحياكة وخطوط التجميع، والإنتاج الصناعية النمطية واليدوية، وذلك للاستفادة من العمالة الرخيصة التي يسمح بدخولها أثناء ساعات عمل محددة إلى تلك المصانع والعودة إلى الجانب الآخر من الحدود بنهاية ساعات الدوام الرسمي دون تحمل أي مسؤوليات، أو الالتزام بأية حقوق إضافية تجاه تلك العمالة مثل: الإسكان، والتدريب، والخدمات الصحية، والتأمينات الاجتماعية، أو حتى حقوق الإقامة، والجنسية، والتنقل داخل البلاد ومثال ذلك الحدود الأمريكية المكسيكية (منطقة الماكيلادوراس) [4].

وهناك عدة معايير يتم على أساسها تسوية مشكلة الحدود، وهي كالتالي [5]:

– **المعيار الاستراتيجي:** الذي اعتبر من أهم المعايير التي سادت في الفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى الاعتبارات البشرية والحضارية وخصوصا في فترة ما بين الحربين

أو ما يمكن أن يطلق عليه بالحدود الأنتوغرافية التي يتداخل فيها عنصرين تلعب دورا كبيرا في تعيين الحدود.

– **المعيار الاقتصادي:** الذي أضحى في الوقت الحاضر المعيار الذي أثار مشاكل عديدة في تحديد الحدود، وخصوصا في العديد من مناطق الدول النامية حيث يتواجد النفط والثروات الطبيعية اللذان اعتبرا من أهم وأخطر العوامل في هذه المشاكل التي تعاني منها دول هذه المناطق.

– **معيار القوة:** الذي ساد حقل الجيوبوليتك، حيث الأهمية الاستراتيجية وخصوصا ما طرحه العالم الألماني (راتزل) الذي قال بأن أفضل الحدود هي التي تكون لها أهمية عسكرية.

– **معيار الدين:** حيث هناك من اعتمده كأساس لتعيين الحدود لفصل الجماعات الدينية المختلفة عن بعضها، وهو المعيار الذي طبق في تعيين حدود دولة الباكستان عن الهند عام 1947، والذي أدى إلى تقسيم شبه القارة الهندية.

3-1-2 أهمية تجارة المناطق الحدودية:

تلعب التجارة في المناطق الحدودية دورا مهما في ضبط العمل في مجال تبادل السلع والخدمات منعا للتهريب عبر تنظيم المحطات الجمركية وتفعيل ضوابط المواصفات والجودة، كما تمثل مؤشرا مهما لاستقرار العلاقات بين الدول، وتكمن أهمية تجارة الحدود في النقاط التالية [6]:

– فتح مجال هذه التجارة ينمي قدرات السكان في المناطق الحدودية على ممارسة النشاط الاقتصادي على أسس قانونية؛

– تعمل على إيجاد أساليب فعالة لترقية صادرات السلع الهامشية والسلع شبه الصناعية للدول المتجاورة التبادل التجاري في الأقاليم المتاخمة للدول المتجاورة يحدث أثرا إيجابيا في زيادة حماس المواطنين لزيادة الإنتاج والتصدير، وبالتالي يساعد على الاستقرار والحد من الهجرة إلى العواصم والمدن الكبرى؛

– دخول وخروج السلع عبر النقاط الجمركية الحدودية يخفف الضغوط على موانيء الدول الرئيسية.

– تعمل تجارة الحدود على تقوية العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المتجاورة، حيث أن تجارة الحدود وسيلة فاعلة لنقل الثقافات وتطوير علاقات حسن الجوار بين الدول؛

– تساعد في تسهيل الحصول على سلع مستوردة بالعملة المحلية؛

– مع تطور تجارة الحدود تصبح هناك مصالح اقتصادية مع دول الجوار تدعم توحيد الرؤى السياسية بين دول الجوار؛

– دعم أواصر الصداقة بين السودان وجيرانه بتقوية العلاق ات السياسية والتقليل من مهددات الأمن والنزاعات الحدودية؛

– تشجيع الولايات الحدودية على إيجاد مصادر دخل وإيرادات حقيقية لتمويل الأمن وتقليل النزاعات الحدودية؛

–توفير بعض السلع الضرورية للولايات الحدودية وتفادي الندرة والأزمات المعيشية ؛

– تحسين المستوي المعيشي والوضع الاجتماعي لسكان المناطق الحدودية وتوفير فرص عمل؛

– تقلل من فرص التهريب وتوفير السلع عبر القنوات الرسمية؛

– الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة أو إلى الخارج، وذلك لنشاط عمليات التبادل التجاري وأثرها الاقتصادي؛

– التعريف والترويج للسلع والمنتجات وخلق أسواق ثابتة لها في دول المناطق الحدودية.

4-1-2 وظائف الحدود:

تعد الحدود سلاح ذو حدين مختلفين، أحدهما ايجابي ويتجلى ذلك من خلال إحداث التكامل الاقتصادي الدولي سواء الثنائي أو الجماعي، ومن ثم تقليل المعوقات السياسية المتعلقة بإشكالية الحدود، أي التنازع الحدودي سواء كان ذلك على الثروات الطبيعية في الشريط الحدودي أو المشكلات المتعلقة بالإشكالية الاثنية للجماعات السكانية، وللحدود عدة وظائف يمكن تلخيصها فيما يلي [7]:

– **وظيفة الأمن والحماية:** سواء كانت هذه الحماية تتعلق بحرمة أراضي الدولة وحمايتها ضد أي هجوم مفاجئ، أو كانت تهدف إلى حماية شعب الدولة ووقايته ضد ما يتهدده من أمور الصحة والاقتصاد والثقافة، بالإضافة إلى تنظيم انتقال الأفراد بشكل يتم فيه مراعاة القوانين والتحديد الاحصائي لسكانها وتنمية مواردها البشرية، وذلك من خلال انتهاج سياسة تتماشى وفلسفة الدولة وخططها التنموية؛

– **دور الحدود في حماية الاقتصاد الوطني ودعم التنمية الاقتصادية:** فحدود الدولة بعد تحديدها تقوم على تحقيق وظائف مهمة في المجال الاقتصادي، فإقليم الدولة بما يتمتع به من ثروات يمكن أن يمثل عنصرا أساسيا في إقامة نظام اقتصادي وطني؛

– **تعيين النطاق الإقليمي لسيادة الدولة:** حيث أصبح الخط الحدودي يعني تحديد النطاق المكاني التي تباشر عليه الدولة سيادتها واختصاصها؛

– **تنظيم التبادل الدولي:** من خلال شبكة مواصلات تسيطر عليها الدولة وبالشكل الذي يسهل عملية الحراك الاجتماعي بين مختلف المناطق؛

– **الوظيفة القانونية للحدود:** والتي تتحدد من خلالها انتماء الفرد واكتسابه للجنسية، وبما يترتب عليه من حقوق والتزامات تجاه الوطن الذي ينتمي إليه؛

– **تدعيم التعاون وإحلاله محل الصراع:** وذلك عبر زيادة درجة التعاون بوتيرة عالية ومتقدمة لخلق اعتماد متبادل على مستويات عدة ذات المصالح الحيوية التي تهم الوحدات السياسية، وهذا الأمر يتطلب تنازل الدول عن جزء من سيادتها لصالح مؤسسات إقليمية مشتركة أو مناطق حدودية اقتصادية بهدف تحقيق فوائد سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو اجتماعية أو كلها معا.

2-2 المنطقة الحدودية الاقتصادية الخاصة / SBEZ*:

2-2-1 تعريف المنطقة الاقتصادية الخاصة Special Economic Zone:

تعرف بأنها: "منطقة جغرافية في دولة ما تكون مخصصة لتصدير البضائع إلى الدول الأخرى وتوفير الوظائف، وتستثنى المناطق الاقتصادية الخاصة من القوانين الاعتيادية للدولة، كالضرائب والجمارك وحظر الاستثمارات الأجنبية وقوانين العمل والقيود القانونية الأخرى على الأعمال التجارية، ومن ثم تكون المناطق الاقتصادية الخاصة قادرة

على تصنيع وإنتاج بضائع بأسعار منافسة عالميا. ويتضمن تصنيف المنطقة الاقتصادية الخاصة (SEZ) أنواعا مختلفة من المناطق الاقتصادية، مثل مناطق التجارة الحرة (FTZ) والمناطق الحرة (FZ) ومناطق معالجة الصادرات (EPZ) والمناطق الصناعية (IE) والموانئ الحرة والمناطق الاقتصادية الحرة ومناطق المشاريع الإعمارية" [8].

كما تعرف المنطقة الاقتصادية الخاصة بأنها: "منطقة ذات امتيازات خاصة أنشئت على وجه التحديد من قبل أي دولة لجذب الاستثمار الأجنبي إليها، وقد تحتوي الامتيازات على سياسة أو قاعدة أو سياسة استثمارية معينة مثل تخفيف الضرائب، والدعم المالي، وتوفير مناصب العمل، والدعم الخاص في البنية التحتية. وتشمل الأنشطة التجارية التي تمت ترقيتها في إطار المنطقة الاقتصادية الخاصة كالصناعة أو الزراعة أو التجارة أو السياحة أو الخدمات أو أية عملية أخرى تدعم منطقة التجارة الحرة [9]. وتنقسم المناطق الاقتصادية الخاصة إلى أربعة أنواع، كما يلي [10]:

- **المناطق الصناعية والتجارية:** وهي مناطق واسعة تتمركز في المناطق الأساسية الصناعية للدول أين تكون بالقرب من مصادر المواد الأولية والبنى التحتية وشبكة المواصلات مما يخلق جوا مناسبا لتوطن المؤسسات؛

- **المناطق الاقتصادية الخاصة للابتكار التكنولوجي:** والتي تكون عادة موجودة في مراكز البحث والتكوين العلمي المعروفة، والتي تمنح فرصا هامة للمؤسسات المبتكرة والمبدعة والتي ترغب في انتاج السلع والخدمات ذات التكنولوجيات العالية والموجهة للأسواق الدولية؛

- **المناطق الاقتصادية الخاصة للسياحة:** وتتمركز في المناطق للسياح المحليين والأجانب، وتمنح هذه المناطق مزايا وتفضيلات للمؤسسات المتخصصة والناشطة في المجال السياحي والترفيه ومجال الرياضة؛

- **المناطق اللوجستيكية والموانئ:** والتي تتمركز بالقرب من المنافذ الأساسية للنقل والعبور، حيث تصبح أرضيات للإنشاء وللخدمات اللوجستيكية.

2-2-2 تعريف المنطقة الحدودية الاقتصادية الخاصة:

وهي شبكة من الأنشطة التي تسعى إلى تعزيز التجارة والاستثمار عبر الحدود وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة على طول الحدود بين البلدان؛ وهذا المفهوم يشمل المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZ) ولكنه يغطي مجموعة أوسع من الإضافات التي تعمل كمشروع حدود ثنائي، ويكمن الاختلاف بين المنطقة الاقتصادية الخاصة والمنطقة الحدودية الاقتصادية الخاصة في النقاط التالية [11]:

– تعرف المناطق الاقتصادية الخاصة عموما بأنها منطقة محددة جغرافيا، وعادة ما تكون مضمونة ماديا (مسيجة) لديها إدارة واحدة، وتقدم حوافز خاصة ومزايا أخرى للشركات الموجودة داخل المنطقة، ولها منطقة جمركية منفصلة لتوفير الخدمة الجمركية، وفوائد مجانية وإجراءات مبسطة. في حين تشير المنطقة الحدودية الاقتصادية الخاصة عموما إلى منطقة جغرافية تقع على طول المعبر الحدودي الدولي الذي تم تعيينه كمنطقة مشروع ثنائية يستهدف مجموعة من الأنشطة مثل تطوير البنية التحتية، وإنشاء مراكز النقل واللوجيستيات، والتيسير العام للتجارة والاستثمار عبر الحدود، وفي بعض الحالات، يمكن أن يشمل ذلك الاقتران ما يسمى "بالمدينة الشقيقة" عبر الحدود، والهدف منها هو تعزيز التنمية الاقتصادية لمنطقة حدودية كجزء من استراتيجية التنمية دون الإقليمية.

– في المنطقة الاقتصادية الخاصة غالبا ما تستند الحوافز والامتيازات الممنوحة للتجارة من خلال الاعفاء من الرسوم الجمركية وغياب الرقابة على الصرف، وتيسير التراخيص والمتطلبات التنظيمية الأخرى، وتخفيض التزامات الضريبة على الشركات والقيمة المضافة ، وتخفيض أو إلغاء الرسوم المحلية. والغرض من هذه الامتيازات هو خفض تكاليف الإنتاج للسلع المجهزة والمصنعة داخل المنطقة، ومن ثم تتيح للمؤسسات فرصة بيع تلك السلع بأسعار تنافسية أكثر مما لو كانت تنتج في مكان آخر في البلد المضيف، أما بالنسبة للمنطقة الحدودية الاقتصادية الخاصة فرغم أنها تقوم على نفس المبادئ مثل المنطقة الاقتصادية الخاصة ومع ذلك، فهي تشمل مجموعة أوسع من المكونات التي تدعم التوصيل والارتباط المادي في شكل روابط النقل والاتصالات والطاقة والبنية التحتية الناعمة المرتبطة بالإدارة (قوانين وأنظمة الأعمال التي تؤثر على تيسير التجارة والاستثمار والتمويل)، والبنية التحتية الاقتصادية (مرافق وأنظمة اللوجستيات، والتمويل،

والتجهيز، ومرافق التخزين) والبنية التحتية الاجتماعية (المدن الحدودية، وأنظمة التعليم والبحث، ونظم الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية).

– في معظم الحالات، يتم إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة باعتبارها شراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) حيث يوفر القطاع العام مستوى معين من الدعم مثل البنية التحتية، والاستثمار في الأسهم، والقروض الميسرة أو إصدارات السندات، بينما يساهم القطاع الخاص في الاستثمارات الرأسمالية، التوظيف، والنمو الاقتصادي المحلي والإقليمي. في حين تتطلب المنطقة الحدودية الاقتصادية الخاصة مجموعة واسعة نسبيا من البنية التحتية الناعمة والصلبة المطلوبة في الإقليم المشترك بين البلدين، والتي تستدعي تعاونا مؤسسيا وثيقا بين الدول المتجاورة للتخطيط المشترك وإدارة التدفقات العابرة للحدود للسلع والخدمات بالإضافة إلى حركة الأشخاص.

3-2-2 تقسيم المناطق الاقتصادية الحدودية:

بالرغم من الانتشار الواسع للمناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة، إلا أنه لا يوجد تعريف موحد لها فقد يطلق عليها المنطقة الاقتصادية الحرة أو المنطقة الاقتصادية الخاصة أو المنطقة التجارية الحرة والمناطق الحرة التصديرية.

وتقسيم المناطق الحرة وفق منظور منظمة (WEPZA) من حيث المساحة إلى الآتي [12]:

– **المناطق الحدودية الحرة الواسعة:** وهي عبارة عن مناطق واسعة فيها سكان مقيمين مثل المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين أو ما يسمى بالمدن الجديدة بحيث تكون مأهولة بالسكان بالإضافة للغاية من ايجادهم(أرض واسعة وكثافة سكانية).

– **المناطق الحدودية الحرة الصغيرة:** وهي عبارة عن مناطق ذات المساحات التي تقل عن 1000 هكتار بحيث تكون محاطة بسياج ويجب على المستثمرين الالتزام بالجزء المخصص لهم من ذلك الموقع داخل الأسوار ولا يوجد سكان مقيمين فيها ويمكن أن تشمل أماكن تخصص لمبيت العمال.

– **المناطق الحدودية الحرة الصناعية:** وهي عبارة عن مناطق حرة حدودية صغيرة المساحة هدفها دعم احتياجات صناعة معينة مثل الصرافة، الحلي، الحرف اليدوية...الخ.

– **المناطق الحدودية الحرة ذات الأنشطة المحددة:** وهي عبارة عن مناطق لا تتعاقد إلا مع المستثمرين الذين تنطبق عليهم معايير معينة مثلا لوصل إلى درجة من الصادرات والالتزام بمستوى تكنولوجي محدد مثال ذلك المصانع الموجهة للتصدير للمكسيك والصين.

ويقصد بالمنطقة الحدودية الحرة عموما أنها منطقة محاطة بسياج أو جدار ولها نقاط مراقبة للدخول والخروج يتم فيها منح مزايا اقتصادية ومالية محددة لتشجيع الصادرات بينما تعرفها اتفاقية كيوتو بأنها جزء من الاقليم أو الدولة تعتبر السلع المنتجة أو المقدمة فيه أنها خارج المنطقة الجمركية وغير خاضعة للرسوم والضوابط الجمركية، وهي على نوعين مناطق حدودية حرة تجارية تخزن فيها البضائع بصورة رئيسة دون أن يتم تصنيفها أو معالجتها قبل تصديرها، والنوع الثاني مناطق حدودية حرة صناعية حيث يجري فيها تصنيع السلع لأغراض التصدير.

2-2-4 النتائج المترتبة عن إقامة المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة:

وتتمثل النتائج المترتبة عن إقامة المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة فيما يلي [13]:

– **على المستوى السياسي:** تعد النتائج السياسية المتعلقة بإقامة المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة واحدا من أهم النتائج المتعلقة بمفهوم الحدود، وذلك من خلال التخلص من الآثار السياسية السلبية للحدود المرتبطة بالمشكلات الناتجة عن عدم اتساق الأنظمة السياسية بين الدول المتجاورة، فضلا عن وجود سوابق تاريخية سيئة بين الدولتين، وقد يكون جزء من تلك المشكلات هو التنافس على الثروات الطبيعية والموارد الاقتصادية بين الدولتين المتشاطرتين حدوديا، فإن عملية تنمية الحدود اقتصاديا تؤدي إلى تنمية العلاقات السياسية بينهما، وذلك من خلال تذليل المشكلات الحدودية المختلفة

وإقامة مناطق اقتصادية يعود ريعها الاقتصادي لكلا الدولتين، ويمكن أن تتطور الحالة الاقتصادية بين مجموعة الدول الحدودية إلى إقامة اتحاد إقليمي تكاملي بين عدة دول.

– **على المستوى الاقتصادي:** إن زيادة حجم الانتاج وتوسع حجم السوق يتيح فرصة أكبر للتشغيل خاصة أن سوق العمل لن تكون مقتصرة على دولة واحدة، وإنما سوق عمل بين دولتين في منطقة حدودية اقتصادية أو سوق عمل لمجموعة من الدول في مشروع تكاملي هو ما يساهم في توفير فرص العمل والحد من البطالة فوجود فائض من العمالة لدى بعض الدول المتكاملة يمكن استيعابه من طرف الدول الأخرى التي لديها قدرة أقل من العمل، كما أن المناطق الحدودية الاقتصادية تؤدي إلى تنوع وتركيب الطلب على العمل، وبالتالي توفر امكانيات أكبر لتطوير عنصر العمل كنتيجة لتنوع الأنشطة الاقتصادية وتوسيعها بعد الدخول في منظومة المناطق الحدودية الاقتصادية.

كما أن النتيجة المتحققة من اتساع السوق يتيح الحجم الكبير للإنتاج، وتقل معه تكلفة الوحدة الواحدة المنتجة لأن التكاليف الثابتة ستوزع على عدد أكبر من الوحدات التي تم انتاجها، ومنه تنخفض تكلفة الانتاج بدرجة ملموسة وبالتالي تنخفض الأسعار، وهو ما يزيد من قدرة تلك المناطق الاقتصادية على تحقيق أرباح كبيرة، وبالتالي تستطيع مجموعة الدول المتجاورة من انشاء صناعة تستفيد من مزايا الانتاج في كل دولة على حدى.

– **على المستوى الاجتماعي:** من النتائج المسلمة للمنطقة الحدودية هو التكوين الاثني للسكان في المناطق الحدودية من حيث التشابه السكاني على جانبي الحدود للدول في أغلب الأحيان، ولا سيما في دول العالم الثالث في افريقيا وأسيا ومن بينها المنطقة العربية، ومن ثم القيام بتنمية الحدود اقتصاديا يؤدي إلى تنمية المناطق الحدودية اجتماعيا وسكانيا ومن خلال قيام انسجام اجتماعي حدودي عبر تنمية المصالح الاقتصادية المشتركة للدولتين، وظهور موجة اجتماعية لدى سكان المنطقة الحدودية تساعد على إزالة المعوقات الحدودية من خلال ايمان سكان تلك المناطق بدور الاقتصاد في لعب دور مهم في تنحية المشكلات لصالح المصالح المشتركة.

– **على المستوى الثقافي:** يؤدي قيام عملية اقتصادية حدودية تكاملية إلى تكامل ثقافي لمجتمع الدولتين عبر الحدود، حيث يؤدي التقارب الاقتصادي وإزالة المشكلات السياسية الحدودية إلى التقاء ثقافي مجتمعي في المنطقة الحدودية، ولا سيما الشريحة الشبابية وتشجيع التواصل الثقافي والذي يصب في مصالح كلا المجتمعين وقيام جيل جديد مؤمن بتشابك المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن العلاقة بين منظومة المصالح هي علاقة طردية أو بعبارة أخرى أن النجاح في أي فرع من هذه العلاقات هو نجاح للعلاقات الأخرى المتشابكة معها.

3- استراتيجية الجزائر في إطار تنمية مناطقها الحدودية:

لعله من المفارقات الهامة التي يمكن ملاحظتها أن الشريط الحدودي الجزائري ينمح فرصا كبيرة للتعاون، خصوصا أن المناطق الحدودية تتسم بالعديد من الخصائص المتشابهة والبيئة المناسبة التي تساعد على إرساء مشاريع مشتركة مربحة للأطراف المتجاورة، لكن رغم كل ذلك يلاحظ تأخر واضح لتفعيل سبل هذا التعاون باستثناء التعاون الأمني، فرغم وجود ما يعرف باللجنة المختلطة الخاصة بالمسائل الحدودية، والتي تضم قيادات عليا في كلا من الدول المتجاورة لكن يبدو أن توجهها ينصب أكثر في التعاطي مع القضايا الأمنية على وجه الخصوص فالتعاون سيما فيما يتعلق بحماية المناطق الحدودية من تنامي المد الإرهابي وذلك عبر تبادل المعلومات والتنسيق العملياتي قد حظي باهتمام بالغ على خلاف التعاون في المجالات الأخرى وعلى رأسها التعاون في المجالات التنموية [(14)].

3-1 نظرة عامة عن المناطق الحدودية في الجزائر:

تشرف الحدود البرية الجزائرية إداريا على 12 ولاية تصنف إلى أربعة أقاليم وهي الإقليم الجنوبي الذي يتشكل من 7 ولايات هي الوادي، ورقلة، تمنراست، إليزي، أدرار، بشار، وتندوف، ثم إقليم الهضاب العليا والذي يتشكل من ولايتين حدوديتين وهما النعامة في الجهة الغربية وولاية تبسة في الجهة الشرقية. أما إقليم الشمال الرقي فيتشكل من ولايتين حدوديتين وهما الطارف وسوق أهراس، في حين يتشكل إقليم الشمال الغربي

من ولاية واحدة حدودية هي تلمسان، والملاحظ أن أغلب الولايات الحدودية هي صحراوية تقع في جنوب البلاد.

أما فيما يخص الموارد الطبيعية التي تتمتع بها هذه الولايات فهي مهمة جدا، حيث أنه مثلا ولاية الطارف تشتمل على حظيرة غابية محمية، بالإضافة إلى شريطها الساحلي الخلاب وثروتها السمكية، وولاية تبسة تتوفر على مناجم للفوسفات وعلى مناطق أثرية هامة وعلى حرف تقليدية يجب تثمينها، وولاية تمنراست تتوفر على احتياطيات هامة من الذهب واليورانيوم، وولاية تندوف تحتوي على احتياطي مهم من الحديد، بالإضافة إلى العديد من الثروات الباطنية التي لاتزال غير مستغلة بعد، وهي عرضة للنهب والاستغلال غير الشرعي [15].

2-3 المجهودات الجزائرية في إطار التعاون مع الدول الإفريقية:

عملت الجزائر على تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي في إطار دعم التعاون جنوب–جنوب، فكان مشروع الطريق السيار العابر للصحراء الذي يربط بين الجزائر ومالي والنيجر وتشاد ونيجيريا وتونس ليساهم في زيادة نسبة المبادلات التجارية وتحسين الظروف المعيشية، وفك العزلة عن هذه المناطق، بالإضافة إلى مساهمة سوناطراك في تطوير حقول النفط النيجيرية، ومشاركة النيجر في إنجاز أنبوب الغاز العابر للصحراء (نيجال) الذي يربط حقول انجاز الغاز في نيجيريا بموانئ الجزائر، إذ توجه الرسوم المدفوعة فيها لتنمية تلك المناطق، كذلك قيام الجزائر بتمويل عمليات حفر أبار المياه وكذا مراكز التكوين الاحترافي والمراكز الصحية خصوصا في شمال مالي والنيجر وتشاد.

كما قامت الجزائر بتجسيد مشروع كابل الألياف البصرية على مسافة 230 كلم الرابط بين عين قزام الجزائرية وأراليت بالنيجر، ووضع خط أخر للألياف البصرية بما يقارب 950 كم. كما قامت الجزائر بتقنين النشاط التجاري التقليدي للطوارق (تجارة المقايضة)، وذلك من خلال إقامة معرض تجاري سنوي الأسيهار بولاية تمنراست كفضاء اقتصادي يلتقي فيه الطوارق من كل الدول.

وخلال الدورة 13 لمجلس إدارة مرصد الصحراء والساحل بالجزائر أكد المجتمعون على دور المرصد في تعبئة الموارد المالية من أجل إنجاز برامجها ومناقشة الاستراتيجيات المقترحة في سنة 2020 التي تتعلق بتعزيز برامج التصحر وإدارة الموارد المائية وتعبئة الموارد المالية لاستكمال المشاريع المخطط لها.

وفي إطار مساهمة الجزائر في تنمية إفريقيا قامت باستثمار 200 مليون دولار لتنمية النيجر ومالي، وقامت بإلغاء ديون بعض دول الساحل الافريقي، ففي 2013 قررت الحكومة الجزائرية إلغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار لـ 14 دولة افريقية، وتعد موريتانيا من أكبر المستفيدين بمسح ديون بمقدار 250 مليون دولار، كما قدمت الجزائر هبة بقيمة 10 ملايين دولار للحكومة المالية لبعث النشاط التنموي في شمال مالي في 2010، ولعل من بين أبرز المشاريع المعبر الحدودي الذي تم افتتاحه خلال سنة 2018 بين الجزائر وموريتانيا والذي سيكن له أثر بارز في زيادة حجم المبادلات التجارية والفرص الاستثمارية للمنطقتين [16].

3-3 المخطط الوطني لتهيئة الأقاليم لآفاق 2030:

حدد المخطط تسع مناطق حدودية هي الساحل الشرقي (الطارف)، التل الشرقي (سوق أهراس)، التل الغربي (تلمسان)، الهضاب العليا–شرق (تبسة)، الهضاب العليا–غرب (النعامة)، الجنوب–شرق (الوادي وورقلة)، الجنوب الكبير–شرق (إليزي وتمنراست)، الجنوب الكبير (أدرار)، الجنوب–غرب (تندوف وبشار).

وتشمل المناطق الحدودية 12 ولاية و3 ولايات منتدبة، و57 بلدية و7 دول مجاورة، تقدر مساحتها ب 1323395 كلم^2 أي ما يعادل 42% من المساحة الإجمالية للجزائر، وتحتوي 892062 نسمة أي 3% من إجمالي عدد السكان، ويبلغ الشريط الحدودي 6343 كم يتوزع على المغرب ب 1601 كم، 1376 كم مع مالي، 982 كم مع ليبيا، 965 كم مع تونس، 956 كم من النيجر، 463 كم مع موريتانيا، 42 كم مع الصحراء الغربية [17].

وتشكل المناطق الحدودية أحد محاور برنامج رئيس الجمهورية، وخطة عمل الحكومة، وكذا الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم كفضاء حساس ومناطق تهيئة ذات أولوية، وذلك قصد تحقيق الآتي:

– تثبيت السكان بتطوير اقتصاد مستدام، ودعم المعدات والخدمات؛

– دعم التواصل والتنقل؛

– تعزيز مكافحة التهريب عبر الحدود؛

– تجنب الآثار السلبية المتعلقة بالحدود كحاجز من خلال تنمية المدن ونقاط العبور الحدودية؛

– تدعيم ومتابعة التعاون عبر الحدود من خلال تثمين وتكثيف التبادلات وتنمية مشاريع مشتركة.

ويهدف البرنامج المسطر ضمن هذا المخطط على تنمية المناطق الحدودية من خلال تحقيق ستة محاور هي كالآتي [18]:

– **المحور الأول:** تسوية وانصاف الأقاليم من خلال تدعيم الاستفادة المتساوية للمياه والطاقة، حفر الآبار العميقة للتحسين من إمكانية الحصول على مياه الصالحة للشرب، والتنمية الزراعية، وإعادة تأهيل وتوسيع شبكات المياه الصالحة للشرب، وتطهير الصرف الصحي، بالإضافة إلى الانطلاق في الدراسات الهيدرولوجية قصد التسيير العقلاني والمستدام للإمكانات المائية والجوفية عبر الحدود. وكذلك ترقية وتنمية الطاقات المتجددة وتعميم العمليات الاقتصادية للطاقة(إقامة مراكز وشبه مراكز للألواح الشمسية) لتأمين الاستهلاك اليومي العمومي والإنارة ، تحسين التزويد بالغاز الطبيعي. ومنه تدعيم الاستفادة المتساوية للسكن والصحة من خلال تقديم عروض سكنية مناسبة لاحتياجات سكان المنطقة الحدودية، مع ضرورة توفير التأطير الطبي المتخصص وتجهيز المنشآت وإدخال تكنولوجيات جديدة (الطب عن بعد). وكذلك تدعيم الاستفادة المتساوية من التربية والتعليم من خلال انجاز هياكل جديدة وتوفير إطارات التعليم سيما في مجال اللغات الأجنبية، توفير المهن المتعلقة بتربية المواشي، الطاقات المتجددة والفلاحة وتسيير المراعي.

– **المحور الثاني:** التنوع الاقتصادي والتنمية المحلية: حيث يعد تنويع الاقتصاد الحدودي من المسائل الأساسية التي تراهن عليها الدولة من أجل محاربة الاقتصاد الموازي غير المشروع عبر الحدود، وتثمين الموارد المحلية من خلال انشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وإقامة جهاز تشجيع لصالح الإقليم والاستثمار، وتنمية فرع التربية الحيوانية خاصة تربية الإبل الذي يحتل مكانه هامة في المناطق الحدودية الجنوبية، بالإضافة إلى دعم وتنمية الفلاحة خاصة الصحراوية. كذلك ضرورة تثمين التراث المادي واللامادي في مختلف المناطق الحدودية عبر إقامة التظاهرات الدولية الكبرى بهذه المناطق، وإدماج المناطق الحدودية في الوجهات السياحية الكبرى، والاستفادة من الصناعات التقليدية منحها الأهمية التامة.

– **المحور الثالث:** الربط بين المناطق من خلال تنمية وعصرنة شبكة الطرقات والسكك الحديدية، وتنمية النقل وعصرنة وإدماج المطارات، ورقمنة الأقاليم عبر ربط التجمعات السكنية والمراكز بالألياف البصرية.

– **المحور الرابع:** تنظيم وإعادة التوازن لشبكة التجمعات السكنية من خلال تحسين وفرة المرافق والخدمات وتعزيز دور ومهام المدن الحدودية، ترقية وانجاز مراكز عبور جديدة على طول الشريط الحدودي.

– **المحور الخامس:** التنمية والتحكم في المبادلات عبر الحدود من خلال ابرام الاتفاقيات والمذكرات مع الدول المجاورة، وضع هيئات للتسيير المشترك للمناطق الحدودية، بالإضافة إلى خلق وعصرنة مراكز عبور جديدة تكون مجهزة بأحدث المرافق، مع ضرورة انشاء فضاءات تبادل عبر الحدود لمكافحة الأنشطة غير الشرعية.

– **الحوكمة ونظام التحفيز:** وذلك عبر المخطط الخاص لتنمية المناطق الحدودية من خلال خلق هيئة مكلفة بالمتابعة، والتنفيذ، بالإضافة إلى الاعتماد على مبدأ التشاركية عبر مشاركة الفاعليين المحليين للمناطق الحدودية، وكذلك اتباع نظام تحفيزي من خلال جهاز الإعلان عن المشاريع الاستثمارية موجهة للمتعاملين الاقتصاديين.

4- الخاتمة:

بعد دراسة وتحليل إشكالية أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة بالتطبيق على الشريط الحدودي الجزائري؛ فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج الرئيسية التي تتطلب التثمين والمتابعة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

– تبين صحة الفرضية التي تأسس عنها البحث؛ حيث اتضح من خلال عناصر البحث أن المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة تكتسي أهمية معتبرة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة بالتطبيق على الشريط الحدودي الجزائري.

– يعد الاهتمام بالمناطق الحدودية أمرا ضروريا لضمان استقرارها وجعلها مناطق لتحقيق الثروة بدلا من بؤر للتوتر، وذلك من خلال التركيز والدمج بين الجانب التنموي والأمني في التعامل مع تلك المناطق بما يضمن تطورها، حيث أن معظم مصادر التهديد للأمن الوطني عادة ما يكون مصدرها المناطق الحدودية التي تعاني من الإهمال وتدنى مستويات التنمية بها، مما يدفع بالسكان القاطنين بها إلى الاعتماد على سبل غير شرعية لكسب قوتهم. وانتشار الأنشطة غير الشرعية كالتجارة في الأسلحة والمخدرات والتجارة الموازية.

– تتمتع المناطق الحدودية الجزائرية بوجود المقومات الاقتصادية والبشرية التي تؤهلها لأن تصبح من المناطق الفاعلة، وتتنوع تلك المقومات ما بين سياحية وزراعية وتعدينية وصناعية تمكنها من تحقيق تنمية مستدامة شاملة على كافة الميادين، وبما يضمن لها إقامة علاقات تعاون في المناطق الحدودية تعود بالنفع على كل الدول المتجاورة.

– لعل اعتماد نموذج المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في المناطق الحدودية للشريط الحدودي الجزائري ستكون له أثار ايجابية على المنطقة، نظرا لنجاح هذه التجربة في العديد من المناطق الحدودية للدول النامية بما يكفل لها التطور في جميع النواحي.

ومن خلال النتائج المبينة أعلاه، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

– يجب على السلطات الجزائرية بذل المزيد من الجهود في سبيل تذليل العقبات أمام المتعاملين الاقتصاديين الذين ينشطون خاصة على مستوى الشريط الحدودي الجزائري؛

ضرورة إقامة المشاريع التنموية المشتركة على مستوى المناطق الواقعة على الشريط الحدودي الجزائري، من خلال تظافر جهود كل الدول؛

– إشراك المصالح المعنية بتسهيل النشاط على مستوى المناطق الحدودية، من خلال تحويل اتفاقيات الشراكة التي يتم إبرامها على المستوى الدبلوماسي إلى إجراءات قابلة للتطبيق على أرض الواقع من خلال الاتفاق بين الهيئات المعنية كمصالح الجمارك، وكلاء النقل، المصارف، شركات التأمين...الخ؛

– تعزيز البنية التحتية خاصة شبكة المواصلات والاتصالات، التي تلعب دورا فاعلا في تسهيل تدفقات التجارة عبر الحدود.

– المراجع:

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، إشكالية الحدود في الوطن العربي–دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية–العربية، دار مجدلاوي للنش والتوزيع، 2001، ص ص 18-20، راجع الموقع: https://books.google.dz، تاريخ الاطلاع: 2018/11/25.

(2) بن عريبة رياض، مشكلة الحدود كمصدر تهديد للأمن الوطني (الدول العربية نموذجا)، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2016، ص 4.

(3) شريف رأفت، التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية في مصر في ضوء الخبرات الدولية، مجلة بدائل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة الثامنة، العدد 24، أوت 2017، ص 8.

(4) حسين قاسم محمد الياسري، تنمية المناطق الحدودية في محافظة البصرة، مجلة دراسات البصرة، السنة الحادية عشر، العدد 22، 2016، ص 82.

(5) ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص ص 24-25.

(6) حرم محمد بدوي محمد، عبد العظيم سليمان المهل، دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق وأثيوبيا (2202–2012)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، 2015، ص ص 53-54.

(7) صالح زياني، المناطق الحدودية الجزائرية التونسية بين جدلية المقاربة الأمنية والتنموية، المجلة العربية للدراسات السياسية والأمنية، العدد 2، 2016، ص 43.

(*) SBEZ: Special Border Economic Zone.

(8) المنطقة الاقتصادية الخاصة، راجع الموقع: http://www.wikiwand.com/ar/، تاريخ الاطلاع: 2018/11/12.

(9) Patcharee Pakdeenurit*, Nanthi Suthikarnnarunai, Wanchai Rattanawong, Location and key success factors of special economic zone in Thailand, Marketing and Branding Research, N^{O} 4, 2017, P. 170.

(10) Vitali Miliavsky, les zones Economiques Spéciale, sur le site: obsfr.ru/fileadmin/ASI_delegation/160425_ZES. PDF, date de visite: 27/11/2018.

(11) Patcharee Pakdeenurit*, Nanthi Suthikarnnarunai, Wanchai Rattanawong, op-cit, PP.15-16.

(12) حارث قحطان عبد الله، أهمية المناطق الاقتصادية الحدودية في الحد من المعوقات والمشكلات بين الدول المتجاورة، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل للبحث العلمي، العدد 6، جوان 2016، ص ص 99-100.

(13) حارث قحطان عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص ص 105-106.

(14) صالح زياني، المناطق الحدودية الجزائرية التونسية بين جدلية المقاربة الأمنية والتنموية، المجلة العربية للدراسات السياسية والأمنية، العدد 2، 2016، ص 43.

(15) براقدي سليم، الواقع الاقتصادي عبر المجالات الحدودية في الجزائر، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد 41، جوان 2015، ص ص 28-31.

(16) نور الدين فلاك، مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا واستراتيجية الجزائر التنموية في الساحل الإفريقي: وجهات نظر، ص ص 450-455، راجع الموقع: www.politics-dz.com/community/threads/mbadr-alshrak-algdid-ltnmi-friqia-uastratigi-algza-r-altnmui-fi-alsaxhl-al-friqi.15062/، تاريخ الاطلاع: 2018/12/02.

(17) الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الحدودية، على الموقع: http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar، تاريخ الزيارة: 2018/12/15.

(18) تهيئة وتنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية، المكونات الأساسية لمخطط العمل للتهيئة وتنمية المنطق الحدودية، الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الحدودية، راجع الموقع: http://www.interieur.gov.dz/images/ANAAT.pdf، تاريخ الاطلاع: 2018/12/16.